

1. عقد مجلس بنك المغرب يوم الثلاثاء 26 شتنبر اجتماعه الفصلي الثالث برسم سنة 2023.
2. في بداية الاجتماع، ترحم أعضاء المجلس على أرواح ضحايا زلزال الحوز، راجين من الله العلي القدير أن يتغمدهم برحمته الواسعة. وعبر المجلس عن دعمه لكافة التدابير التي قد يتخذها بنك المغرب للمساهمة إلى جانب الحكومة في تنفيذ التعليمات السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس. كما أشاد بالتضامن الوطني والدولي القوي عقب هذه الفاجعة.
3. وأشاد المجلس أيضا بالإبقاء على تنظيم الاجتماعات السنوية للبنك الدولي وصندوق النقد الدولي من 9 إلى 15 أكتوبر 2023 في مراكش، وهو قرار يدل على ثقة المؤسسات الدولية في متانة بلدنا وقدرته على مواجهة وتدبير الصدمات. كما أثنى على الاتفاق الذي تم إبرامه مؤخرا مع صندوق النقد الدولي على مستوى الخبراء من أجل توفير تمويل على المدى البعيد قدره مليار من حقوق السحب الخاصة (ما يعادل 1,3 مليار دولار أمريكي) لدعم جهود المملكة في مواجهة التغير المناخي.
4. وتدارس المجلس بعد ذلك تطور الوضعية الاقتصادية منذ اجتماعه المنعقد في يونيو الأخير. وسجل في هذا الصدد التباطؤ الملموس للتضخم الذي انخفض من ذروة 10,1% على أساس سنوي في شهر فبراير إلى 5% في غشت، وذلك بفضل التدابير الحكومية وتراجع الضغوط التضخمية الخارجية وتشديد السياسة النقدية. وحسب توقعات بنك المغرب، سيستمر هذا التباطؤ، حيث يتوقع أن ينخفض التضخم من 6,6% في 2022 إلى 6,0% في المتوسط خلال هذه السنة، ثم إلى 2,6% في سنة 2024. ويرتقب أن يعرف مكونه الأساسي مسارا مماثلا، ليتراجع من 6,6% إلى 5,6% ثم إلى 2,3% على التوالي.
5. وسجل المجلس كذلك أن توقعات التضخم من طرف خبراء القطاع المالي سواء على المدى المتوسط أو الطويل انخفضت بشكل ملموس في الفصل الثالث من سنة 2023، وأن التقييمات الأولية تظهر أن انتقال قراراته الثلاثة الأخيرة القاضية برفع سعر الفائدة الرئيسي إلى الأوضاع النقدية وإلى الاقتصاد الحقيقي يظل جزئيا.
6. بناء على كافة هذه المعطيات وبالنظر إلى مستوى اللايقين العال المرتبط بتطورات الظرفية الدولية وبالسياق الوطني بعد الزلزال، قرر المجلس الإبقاء على سعر الفائدة الرئيسي دون تغيير في 3%. وخلال اجتماعاته المقبلة، سوف تأخذ قراراته بعين الاعتبار، على وجه الخصوص، المعطيات التي ستكون متوفرة لدى البنك بشأن مخلفات الزلزال على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي، وكذا التدابير المتخذة في هذا الصدد من قبل كافة الجهات المعنية.
7. على الصعيد الدولي، سجلت أسعار المنتجات الطاقية ارتفاعا جديدا يعزى بشكل أساسي إلى آفاق الاقتصاد العالمي التي اتضح أنها أقل سوءا وإلى تقليص العرض من قبل بعض الدول الأعضاء في منظمة أوبك+. ومن المتوقع أن يصل سعر البرنت، على وجه الخصوص، إلى 82,3 دولار للبرميل في المتوسط في 2023، بانخفاض سنوي قدره 16,8%، وأن يظل في حدود هذا المستوى خلال سنة 2024. وباستثناء الطاقة، لاتزال الأسعار متجهة نحو الانخفاض، ارتباطا

بتراجع أسعار المنتجات الفلاحية والمعادن والخامات. وبالنسبة للفوسفات ومشتقاته، يبقى سعر الخام في مستويات مرتفعة نسبياً، ويرتقب حسب توقعات البنك الدولي الصادرة في أبريل الماضي، أن يبلغ 260 دولار للطن في 2023، ثم 240 دولار في 2024، وذلك بعد 266 دولار في 2022. أما مشتقاته، فيتوقع أن تتراجع أسعارها من 772 دولار للطن في 2022 إلى 580 دولاراً في المتوسط سنة 2023، ثم إلى 570 دولار للطن سنة 2024 بالنسبة للفوسفات ثنائي الأمونيوم؛ ومن 716 دولار للطن إلى 560 دولار ثم إلى 510 دولار على التوالي بالنسبة للفوسفات الثلاثي الممتاز.

8. وفي هذا السياق، من المتوقع أن يواصل التضخم اعتداله، لكن مع بقائه عند مستويات تفوق بكثير أهداف البنوك المركزية لاسيما في الاقتصادات المتقدمة. ففي الولايات المتحدة، ونظراً للانخفاض الهام الذي سجّله أسعار الإيجار، من المتوقع أن يتباطأ التضخم من 8% المسجلة في 2022 إلى 4,1% خلال 2023، ثم إلى 2,6% في 2024. أما في منطقة الأورو، فيُرتقب أن يتباطأ من 8,4% إلى 5,6%، ثم إلى 3,1% على التوالي.

9. وبخصوص قرارات البنوك المركزية في الاقتصادات المتقدمة الرئيسية، فقد قرّر البنك الاحتياطي الفيدرالي، خلال اجتماعه المنعقد يومي 19 و20 شتنبر الجاري، الإبقاء على النطاق المستهدف لسعر الفائدة الرئيسي دون تغيير في [5,25% - 5,50%]، مشيراً إلى أنّه سيواصل مراقبة آثار قراراته الأخيرة على الآفاق الاقتصادية، وأنه سيبقى على استعداد لتعديل توجه سياسته النقدية في حال ظهور مخاطر تحول دون تحقيق أهدافه. أما البنك المركزي الأوروبي، فقد قام يوم 14 شتنبر وللمرة العاشرة على التوالي برفع أسعار الفائدة الرئيسية الثلاثة بمقدار 25 نقطة أساس، بسبب التضخم المفرط لفترة طويلة جداً، مع الإشارة إلى أنه يعتزم الإبقاء على أسعار الفائدة عند مستويات تقييدية بما فيه الكافية طالما تدعو الضرورة إلى ذلك.

10. وبالرغم من تشديد الأوضاع النقدية واستمرار التضخم في مستويات مرتفعة، تبدو آفاق الاقتصاد العالمي أقل سوءاً على العموم مما كان متوقفاً في يونيو. ففي الولايات المتحدة، يتوقع أن يصل النمو إلى 1,9% في 2023، وهو توقع تمت مراجعته إلى حد كبير نحو الارتفاع، قبل أن يتراجع إلى 0,9% في 2024. وفي منطقة اليورو، يرتقب أن يبلغ النمو 1,2% هذه السنة و0,9% في 2024. وفي البلدان الصاعدة الرئيسية، من المنتظر ألا يتجاوز نمو الاقتصاد الصيني 5,5% في 2023 و5% في 2024، ارتباطاً باستمرار أزمة سوق العقار وضعف الطلب الداخلي، بينما يتوقع أن ينمو الاقتصاد الهندي بواقع 6,1% في 2023، ثم بنسبة 6,4% في 2024.

11. على المستوى الوطني، وبعد التباطؤ إلى 1,3% في 2022، من المتوقع أن يتحسن النمو تدريجياً ليصل إلى 2,9% في 2023 وإلى 3,2% في 2024، وذلك دون أخذ آثار زلزال الحوز وتداعيات تدابير إعادة الإعمار والانعاش المعلنة بعين الاعتبار، ويرجح أن يكون هذا التطور ناتجاً عن ارتفاع القيمة المضافة الفلاحية بنسبة 5% سنة 2023 وبواقع 5,9% سنة 2024 مع فرضية تحقيق متوسط إنتاج حبوب قدره 70 مليون قنطار. أما الأنشطة غير الفلاحية، فمن المنتظر أن تتباطأ وتيرة نموها إلى 2,6% في 2023، قبل أن تتسارع إلى 3% في 2024.

12. وعلى صعيد الحسابات الخارجية، وبعد الدينامية القوية المسجلة في السنتين الماضيتين، من المتوقع أن تعرف مبادلات السلع شبه استقرار في 2023 قبل أن تشهد انتعاشاً نسبياً في 2024. ومن المرتقب أن تسجل الصادرات شبه استقرار هذه السنة، لاسيما مع انخفاض ملحوظ في مبيعات الفوسفات ومشتقاته ونمو مضطرب في مبيعات قطاع السيارات. ويرتقب أن تتعزز الصادرات بعد ذلك بنسبة 5,8% في سنة 2024، وهو ما يعكس بالخصوص الانتعاش المتوقع في صادرات الفوسفات ومشتقاته التي يرتقب أن تحقق 84,6 مليار درهم واستمرار الأداء الجيد لقطاع السيارات الذي يتوقع أن تصل مبيعاته إلى 155 مليار. موازاة مع ذلك، من المتوقع أن تظل الواردات خلال سنة 2023 في نفس المستوى المسجل في 2022، مع انخفاض الفاتورة الطاقية إلى 149,1 مليار درهم وتدني مشتريات المنتجات نصف المصنعة،

فضلا عن ارتفاع مشتريات سلع الاستهلاك والتجهيز. ويرتقب أن تنمو بنسبة 2,2% في 2024، مدفوعة بارتفاع واردات المنتجات شبه المصنعة والسلع الاستهلاكية. علاوة على ذلك، وأخذا بالاعتبار الإنجازات المهمة خلال فترة الصيف والتأثير المتوقع للتظاهرات الدولية الكبرى التي ستستضيفها بلادنا في الأشهر المقبلة، من المرتقب أن ترتفع مداخيل الأسفار بنسبة 23,4% إلى 115,5 مليار درهم سنة 2023، قبل أن تنخفض بواقع 4,9% إلى 109,9 مليار سنة 2024. أما تحويلات المغاربة المقيمين بالخارج، فمن المتوقع أن ترتفع بنسبة 2,5% سنة 2023 و3,6% في 2024 لتصل إلى 117,5 مليار درهم. وفي ظل هذه الظروف، من المتوقع أن يناهز عجز الحساب الجاري 2% من الناتج الداخلي الإجمالي في 2023 و2024 بعد 3,5% سنة 2022. وفيما يتعلق بالاستثمارات الأجنبية المباشرة، من المتوقع أن تظل عائداتها في مستوى يعادل 3% من الناتج الداخلي الإجمالي خلال سنتي 2023 و2024. وفي المجموع، وأخذا بالاعتبار على وجه الخصوص التمويلات الخارجية المنجزة والمرتبقة للخزينة، يتوقع أن تصل الأصول الاحتياطية الرسمية إلى 361,8 مليار درهم بنهاية سنة 2023 ثم إلى 363,8 مليار بنهاية 2024، أي ما يمثل تغطية حوالي 5 أشهر ونصف من واردات السلع والخدمات.

13. وبخصوص الأوضاع النقدية، شهدت أسعار الفائدة على القروض ارتفاعا فصليا بواقع 23 نقطة أساس إلى 5,26% في الفصل الثاني من سنة 2023، مراكمة بالتالي زيادة بواقع 102 نقطة منذ بداية دورة تشديد السياسة النقدية. من جهة أخرى، يتوقع أن تتفاقم حاجة البنوك إلى السيولة بشكل أكبر تحت تأثير نمو حجم النقد المتداول، لتصل إلى 97,2 مليار درهم بنهاية 2023 وإلى 113 مليار بنهاية 2024. وأخذا بالاعتبار هذه التطورات وأفاق النشاط الاقتصادي، من المرتقب أن تتباطأ وتيرة نمو الائتمان البنكي المقدم للقطاع غير المالي من 7,9% سنة 2022 إلى 3,1% سنة 2023 قبل أن تتحسن إلى 4,6% سنة 2024. وفيما يتعلق بسعر الصرف الفعلي الحقيقي، يرتقب أن يتزايد بنسبة 1,1% في 2023، نتيجة لارتفاع قيمته الإسمية ولستوى التضخم الوطني الذي يفوق في المتوسط نظيره لدى شركاء المغرب ومنافسيه التجاريين. وأن ينمو بواقع 1,0% سنة 2024 ارتباطا بارتفاع قيمته الإسمية.

14. وفي مجال المالية العمومية، يشير تنفيذ الميزانية برسم الأشهر الثمانية الأولى من سنة 2023 إلى تحسن المداخيل العادية بواقع 4,9%، مدعومة بالخصوص بارتفاع العائدات الضريبية. وبموازاة ذلك، تزايدت النفقات الإجمالية بنسبة 5,9%، نتيجة لارتفاع نفقات الاستثمار ونفقات السلع والخدمات وتكلفة فوائد الدين. وأخذا بالاعتبار هذه الإنجازات والتطور المرتقب للنشاط الاقتصادي، يتوقع بنك المغرب أن يتراجع عجز الميزانية بشكل طفيف، منتقلا من 5,2% من الناتج الداخلي الإجمالي سنة 2022 إلى 5,1% في 2023 وإلى 4,9% سنة 2024.